E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282 _ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300 _ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343 _ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423 _ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان[▽]

The Political Tenor of the Garbage Crisis: A Comparative Study Between Tunisia and Lebanon.

مهى بوهلال عبيد*[1]
Maha Bohlal Obaid

الملخص:

أدت أزمة النفايات في لبنان كما في تونس الى تفسيرات سياسية بالأساس حيث عكست فشل الدولة في تسيير الخدمات العامة وعدم قدرتها على الادارة الفعالة لقطاع النفايات. يتناول البحث مسألة النفايات من خلال قراءة سياسية للازمة بكل من لبنان وتونس ويدرس النفايات كقطاع له أهمية سياسية تؤثر في رسم علاقات القوة التي لها تأثير على الشؤون العامة وفهم عمليات التسييس في هذا المجال. يهدف البحث لفهم المدلول السياسي لمشاكل الخدمات الحضرية من خلال موضوع التصرف في النفايات. كما يهدف إلى المساهمة في المؤلفات العلمية والنقاش السياسي من خلال لفت الانتباه إلى المسؤوليات السياسية المرتبطة بقضية التصرف في النفايات. يبني المشروع فرضياته وأهدافه من منظور أوسع للدراسات الحضرية حول البنية التحتية واللامركزية في البحر الأبيض المتوسط ، في سياق ما بعد الربيع العربي.

الكلمات المفتاحية: أزمة النفايات ، لبنان ، تونس ، الخدمات العامة

Abstract:

The garbage crisis in Lebanon and Tunisia has been seen through a political lens as it reflected the state's failure in managing public services and its inability to run the waste sector efficiently. This paper deals with the political dimension of the trash crisis and it studies the waste sector as an important sector with political significance that influences power relations and public affairs. This study aims to understand the political tenor of the problems related to urban services. Also, this paper seeks to contribute to the literature and

[▽] تاريخ التقديم : 2023/3/8 تاريخ القبول:2023/6/18 تاريخ النشر: 2023/6/31
[1] استاذة مساعدة بكلية الآداب والفنون والانسانيات قسم الجغرافيا جامعة منوبة

political discourse by drawing attention to the political responsibilities linked to waste management.

Keywords : waste crisis, Lebanon, Tunisia, public services

مقدمة:

أصبحت النفايات قضية رئيسية في مجتمعاتنا المعاصرة واتخذت وجها سياسيا بامتياز (Cirelli et Maccaglia, 2021[1]) حيث تعتبر إدارة النفايات جزء من التبادل بين السكان والدولة ويمكن اعتبارها أداة لبناء وإعادة إنتاج شرعية الأنظمة. وتشكل هذه الخدمة، إلى جانب الخدمات الحضرية الأخرى، أحد العناصر المركزية في الميثاق الاجتماعي بين الدول ومواطنيها.

تعتبر كل من لبنان وتونس من أهم الأمثلة التي يمكن دراستها في هذا السياق. فلأكثر من عشر سنوات، لعبت النفايات ونظافة الأماكن العامة في هذين البلدين دورًا سياسيًا رئيسيًا من خلال انقطاع الخدمات العمومية من جمع ودفن للنفايات (جربة في 2012، بيروت في 2015، صفاقس في 2021)، أو من خلال استيراد النفايات من الخارج ("قضية النفايات الإيطالية" في تونس من 2019)، مما ساهم في بروز أزمات سياسية كبرى. في حالة بيروت، فسر معظم المراقبين إغلاق المصب الرئيسي للبلدية دون توفير موقع بديل لطمر النفايات وتكدس أطنان الفضلات في الفضاءات العامة والخاصة على أنه أحد علامات غياب الدولة وفشل السلطات العامة في القيام بمسؤولياتها الأساسية حيث هيمنت على لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية نخبة سياسية طائفية فاسدة تقاسمت السلطة والمقاعد السياسية وسيطرت على الخدمات العمومية من خلال نظام قائم على مصالح المحسوبية والزبائنية ; (Abu-Rish 2015[2] Salloukh et al, 2015[3]) وقد ساهمت أزمة النفايات في تعبئة الشارع اللبناني ضد نظام المحاصصة الطائفية من خلال حملة "طلعت_ريحتكم".

[1] Cirelli C et Maccaglia F, 2021, Penser le politique par les déchets, Géocarrefour, 95/1

[2] Abu-Rish, Ziad. 2015. "Garbage Politics." *Middle East Report* 277

[3] Salloukh, B.F., Barakat, R., Al-Habbal, J.S., Khattab, L.W. and Mikaelian, S. (2015). *Politicsof Sectarianism in Postwar Lebanon*. Pluto Press.

في تونس، تفاقمت أزمة النفايات خلال فترة الانتقال السياسي (2012-2014) تحت تأثير متلازمة "Nimby"[1] وانسحاب الدولة نظرا لعدم الاستقرار السياسي. الحلول المقترحة من قبل السلطات يتم التخلي عنها بسرعة إما تحت الضغط المدني أو لأنها مكلفة للغاية وذات أولوية منخفضة بالنسبة للدولة. وعموما أدت أزمة النفايات إلى تحليلات سياسية تؤكد على دور الفساد المستشري، والخلل الوظيفي للدولة، وتندد بالانقسامات السياسية المسؤولة عن التعطل التام على مستوى المؤسسات. حيث تعتبر الدولة متهم رئيسي بسوء الإدارة وانعدام الشفافية في معالجة النفايات خاصة بعد أزمة الاستيراد غير القانوني لمئات من حاويات النفايات المنزلية من إيطاليا، من قبل شركة "لإعادة التدوير"، والتي أسقطت أكثر من خمسة عشر شخص من كبار المسؤولين المتهمين بالفساد (وزير البيئة نفسه تم عزله وسجنه) (Bouhlel et Furniss, 2022[2])

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية تعتبر أن أزمة النفايات هي أزمة سياسية نابعة من ناحية أولى من فشل السياسة النيوليبيرالية في حسن سير الخدمات العامة. ومن ناحية ثانية هي نابعة من الفساد المستشري وعجز الدولة على القيام بمسؤولياتها.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في تناول وتصور مسألة النفايات من خلال قراءة سياسية للازمة بكل من لبنان وتونس. يدرس البحث النفايات كقطاع له أهمية سياسية تؤثر في رسم علاقات القوة التي لها تأثير على الشؤون العامة وفهم عمليات التسييس في هذا المجال.

هدف البحث: يهدف البحث لفهم المدلول السياسي لمشاكل الخدمات الحضرية من خلال موضوع التصرف في النفايات. كما يهدف إلى المساهمة في المؤلفات العلمية والنقاش السياسي من خلال لفت الانتباه إلى المسؤوليات السياسية المرتبطة بقضية التصرف في النفايات. يبني المشروع فرضياته وأهدافه من منظور أوسع للدراسات الحضرية حول البنية التحتية واللامركزية في البحر الأبيض المتوسط ، في سياق ما بعد الربيع العربي. ويعتبر المشروع متعدد التخصصات حيث يتضمن جوانب تم دراستها من قبل

[1] Not in my back yard ليس في حديقتي الخلفية. يرفض السكان فكرة إنشاء مكب نفايات بالقرب من منزلهم، حيث سيتعين عليهم تحمل عواقبه الضارة. ويستخدمون خطابًا طبيًا لتقديم النفايات على أنها "خطر" على الصحة أكثر من كونها مصدر إزعاج.

[2] Bouhlel M, Furniss J, 2022, « The dechetization of politics in Tunisia», Chapter Book, Leipzig University

تخصصات أكاديمية مختلفة (Abu Rish, 2015[1]; Bonatti, 2015[2]; Darwish[3], 2018; ... Geha, 2019[4]; Bouhlel, 2020[5], Khalil, 2022[6])

مشكلة البحث: السؤال البحثي لمشروع "**المدلول السياسي لأزمة النفايات** " هو **هل أن أزمة النفايات هي أزمة ايديولوجية سياسية وأزمة تحول ديمقراطي أم هي أزمة بنيوية نابعة من عدم مقدرة الدولة النيوليبرالية على التسيير وتأمين الخدمات العامة؟**

الإطار المنهجي للبحث: راوحت منهجية البحث بين الاعتماد على الأدبيات المتاحة خاصة في الحالة اللبنانية وبين المقابلات مع الأطراف الفاعلة في الحالة التونسية من مسئولين حكوميين ونشطاء في مجال البيئة وممثلين عن السلطة المحلية.

سيضع المشروع مخططًا عامًا للإطار المؤسسي والتنظيمي لخدمة التصرف في النفايات في تونس ولبنان، وسيحدد الجهات السياسية الفاعلة في هذه الخدمة. كما سيدرس المتغيرات السياسية وسيحلل العلاقة بين الأزمة السياسية وأزمة النفايات بكل من تونس ولبنان.

أولا: ادارة النفايات: توجهات نيوليبرالية تهيمن عليها السلطة المركزية

في تونس وعلى مستوى القوانين، أصبحت إدارة النفايات، ولا سيما النفايات المنزلية، أحد المحاور الاستراتيجية لسياسة الحكومة، خاصة منذ التسعينيات. ومنذ ذلك الحين، تم وضع مجموعة من اللوائح

---

[1] Abu-Rish, Ziad. 2015. "Garbage Politics." *Middle East Report* 277

[2] Bonatti, valeria, 2015, "Mobilizing around Motherhood: Successes and Challenges for Women Protesting against Toxic Waste in Campania, Italy." Capitalism Nature Socialism 26 (4):158-175.

[3] Darwish, Siad,2018, "Balad el-Ziblé (Country of Rubbish): Moral Geographies of Waste in Post-revolutionary Tunisia." *Anthropological Forum* 28 (1):61-73.

[4] Geha Carmen, 2019, "Politics of a garbage crisis: social networks, narratives, and frames of Lebanon's 2015 protests and their aftermath." *Social Movement Studies* 18 (1):78-92.

[5] Bouhlel, Maha, 2020, Bouhlel M, 2020, « les problèmes de la gestion des déchets et la décentralisation dans le monde arabe : revue de littérature », ACSS, en ligne, 31 pages.

[6] خليل سمر، 2022، " التأثير بالسياسات العامة: ادارة النفايات والمناصرة في لبنان"، مبادرة الاصلاح العربي، صفحة 33.

والعديد من القوانين والمراسيم والأوامر المتعلقة بتحسين إدارة النفايات. وهي تشمل القانون 1996-41 لعام 1996 المتعلق بالنفايات، والتحكم في إدارتها والتخلص منها، وكذلك المرسوم رقم 97-1102 لعام 1997 الذي يحدد الشروط والإجراءات لاستعادة وإدارة العبوات المستعملة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت تونس إطلاق البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة في عام 1993 بهدف تزويد البلاد بوحدات معالجة النفايات المنزلية وما شابهها، ومنصات معالجة النفايات الصناعية والخطرة، وإيجاد حلول مناسبة لكل نوع من النفايات. كما يهدف البرنامج إلى استعادة وتثمين الحد الأقصى من هذه النفايات من خلال انشاء بعض القطاعات المتخصصة ومن أهمها برنامج Eco-Lef، الذي يحكمه مرسوم التطبيق رقم 97-1102 المؤرخ 02 يونيو 1997 والمعدل بموجب المرسوم رقم 2001-84 المؤرخ 10 أبريل 2001، هو شراكة بين القطاعين العام والخاص لجمع وتثمين العبوات البلاستيكية المستعملة.

تستند هذه الترسانة القانونية إلى مجموعة من المبادئ أهمها، إنشاء مدافن نفايات خاضعة للرقابة ومراكز نقل، إغلاق وإعادة تهيئة مدافن النفايات الفوضوية، اضافة إلى إنشاء أنظمة متكاملة لإدارة النفايات (الجمع والفرز والمعالجة والتثمين، إلخ.)

النصوص التنظيمية التي تحكم إدارة النفايات في تونس	
القانون عدد 41-96 المؤرخ في 10 يونيو 1996	المتعلق بالنفايات والرقابة على إدارتها والتخلص منها
المرسوم رقم 97-1102 الصادر في 2 يونيو 1997	الذي يحدد الشروط والأحكام لاستعادة وإدارة العبوات المستعملة.
المرسوم رقم 2000-2339 المؤرخ 10 أكتوبر 2000	بشأن تحديد قائمة النفايات الخطرة
المرسوم رقم 2002-693 المؤرخ 1 أبريل 2002	المتعلق بشروط وإجراءات استعادة زيوت التزليق وفلاتر الزيت المستعملة
المرسوم رقم 2005-2317 المؤرخ 22 أغسطس 2005	بإنشاء الوكالة الوطنية لإدارة النفايات
قرار من وزير البيئة مؤرخ في 23 مارس 2006	يتعلق بإحداث وحدة لمعالجة النفايات الخطرة ومراكز استقبال وتخزين ونقل
المرسوم رقم 2745 تاريخ 28 يوليو 2008	بشأن شروط وإجراءات تحصيل البطاريات المستعملة،

قرار وزير البيئة بتاريخ 17 يناير 2007	بشأن الموافقة على المواصفات الخاصة بإدارة النفايات غير الخطرة.

المصدر: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، 2009

أما على مستوى الإطار المؤسسي تظل إدارة النفايات في تونس خدمة شديدة التأطير من طرف السلطة المركزية. وتضم هذه الخدمة العديد من الفاعلين، سواء على المستوى الوطني أو المحلي حيث تتوزع المهام المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة والمساندة بين عدة مؤسسات حكومية تترأسها وزارة الشؤون المحلية والبيئة والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في تحديد السياسات العامة لمسألة التصرف في النفايات في البلاد في حين تلعب الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات[1]، والتي تم انشاءها سنة 2005 الدور التنفيذي لهذه السياسات (Sweep-Net, 2010[2])من خلال عدة مهام من أهمها إنجاز المشاريع وتنفيذ الإجراءات الواردة بالبرامج الوطنية للتصرّف في النفايات، تقديم المساعدة والدعم للبلديات والصناعيين في مجال التصرّف المستديم في النفايات، تطوير الشراكة بين جميع المتدخلين وخاصّة بين الجماعات المحلية والصناعيين والخواص، متابعة تطوير برامج ونظم جمع واعادة التدوير وتثمين النفايات، استغلال وصيانة المنشآت الخاصّة بالنفايات الخطرة التي يتمّ إنجازها من قبل الدّولة...

كما تتقاسم الوكالة بعض المهام مع البلديات المسؤولية محلياً عن إدارة النفايات، حيث تقتصر مهمة البلديات على تجميع النفايات ونقلها إلى مراكز التحويل في حين تتكفل الوكالة بنقل النفايات من مراكز التحويل حتى طمرها نهائيا بالمصبات المراقبة عن طريق التعاقد مع شركات خاصة وهي عموما شركات ذات تمويلات مشتركة تونسية وأجنبية ...

و تحاول الوكالة رسم ملامح سياسة ادارة النفايات في البلاد التونسية حسب النموذج الذي تفرضه المنظمات الدولية على الحكومات عن طريق العمل على إحكام التصرف في مختلف أصناف النفايات ؛محاولة التشجيع على التثمين المادي والطاقي للنفايات؛ العمل على المحافظة على العناصر البيئية وحماية الموارد الطبيعية الوطنية ؛ العمل على تحسين الإطار الحياتي للمواطن وضمان جودة الحياة

[1] أحدثت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بموجب الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005 المنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي2017 ، وهي مؤسسة عمومية، تحت إشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة، لا تكتسي صبغة إدارية وتتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المال.

[2] Sweep-Net, 2010, Rapport pays sur la gestion des déchets en Tunisie, 52 pages

بالمدن؛ اضافة مضاعفة مجهودات بعث مواطن الشغل المرتبطة بقطاع التصرف في النفايات ؛ ومزيد تشريك القطاع الخاص في مجال التصرف في النفايات...

و تجدر الاشارة الى أن كل هذه التغييرات على المستوى القانوني والمؤسسي كان الهدف منها تطوير القطاع وتحديثه باتجاه خلق خدمة في شكل شبكة تعتمد على جمع النفايات ونقلها باتجاه المصبات المراقبة من أجل ردمها. وفي هذا الاطار تم انشاء عشرة مصبات مراقبة موزعة أساسا على الشريط الساحلي مع برمجة عشرة مصبات أخرى تغطي المناطق الداخلية للبلاد التونسية. وقد تم تقدير مدة اشتغال هذه المصبات التي تم انشاءها سنة 2008 بخمسة إلى عشرة سنوات إلا أنه وبعد 14 سنة وفي غياب كل البدائل مازالت الدولة تستغل هذه المصبات والتي تحولت الى كوارث بيئية بالنسبة للتجمعات السكنية القريبة منها مما ساهم في اندلاع العديد من الأزمات في علاقة بغلق هذه المصبات بالقوة من طرف المواطنين امام عجز كلي للدولة على توفير الحلول لتجاوز الوضع.

في لبنان خلفت فترة ما بعد الحرب الأهلية إرثًا ثقيلًا في مجال إدارة النفايات (الجمع غير المنتظم، وطرق الطمر العشوائية، والمكبات المرتجلة، وما إلى ذلك). وقد برزت تداعيات هذا الارث الثقيل في سوء ادارة النفايات من خلال الخطة الحكومية التي تم اقتراحها لإدارة الأزمة بطريقة تقوم على تقسيم المطامر على أساس طائفي بحيث تهتم كل منطقة ذات أغلبية طائفية معينة بنفاياتها وهو ما تم رفضه من طرف الأهالي ومنظمات المجتمع المدني ومن أبرزها حركة "طلعت_ريحتكم" واعتبروه مشروع استثماري شاطئي قائم أساسا على المحاصصة الطائفية[1].

تم تنفيذ الإصلاحات المستوحاة من النيوليبرالية بشكل واضح والتي تم تبنيها لحل مشاكل هذه الخدمة في وقت مبكر جدًا وتوجيهها من خلال الممارسات الحزبية المشتبه في أنها تخدم المصالح السياسية والمالية للفريق الحكومي في ذلك الوقت (Verdeil, 2017[2]). وقد ساهم سياق التحول الليبرالي نحو الخوصصة

[1] www.alhurra.com/latest/2015/09/10/رفض-شعبي-لخطة-الحكومة-اللبنانية-للتخلص-النفايات

[2] Verdeil E, 2017, Verdeil, E., (2017), *Crise des déchets et fabrique urbaine à Beyrouth*. [En ligne] https://www.sciencespo.fr/research/cogito/home/crise-des-dechets-et-fabrique-urbaine-a-beyrouth

الى التفويت في هذه الخدمة العمومية الى شركة سوكلين[1] حيث شملت خدمات الشركة كامل منطقة جبل لبنان أين تم افتتاح مطمر "الناعمة" المركزي جنوب العاصمة والذي استمر العمل به طوال 15 عاما رغم وصفه بالمؤقت طوال تلك المدة . أما في بقية المناطق فإدارة النفايات هي مسؤولية بلدية بالأساس وذلك حسب القانون 118 الصادر في عام 1977 الخاص بالبلديات وقانون النظافة العامة الذين يحددان دور البلدية في تنظيف الشوارع. ويبرز تدخل الحكومة من خلال توفير المساعدات الدولية التي تسيطر عليها السلطة المركزية لتهيئة المكبات الصحية وتقوم البلديات بإيكالها الى شركات المناولة.

و لم تصدر قوانين منظمة لقطاع النفايات والخدمات العمومية إلا اثر أزمة 2015 وهي قانون 2017/48 حول الشراكة بين العام والخاص وقانون 2018/80 حول الادارة المتكاملة للنفايات في اطار ايجاد حلول لإدارة النفايات بطريقة متكاملة تجمع بين لتخفيض في حجم النفايات، اعادة التدوير، المعالجة وصولا الى المكب النهائي. وقد أثارت هذه القوانين جدلا واسعا باعتبارها تدعم دور السلطات المركزية على حساب السلطات المحلية كما أنها تعلق آمال كبيرة على نظام الشراكة بين العمومي والخاص ولا تتناسب في أطر تنفيذها على أرض الواقع مع الحالة الطارئة التي تعيشها لبنان بالنسبة للنفايات.(Farah et Verdeil, 2021[2])

ثانيا: القمامة حافز للتعبئة والحشد

ارتبطت أزمة النفايات عموما بكل من تونس ولبنان وبشكل مباشر بإغلاق المكبات تحت ضغط المواطنين الذين يقطنون بالقرب منها.

في لبنان، أدى إغلاق مطمر الناعمة في بيروت في صائفة 2015، وهو مكب النفايات الرئيسي في المدينة إلى أزمة غير مسبوقة. حيث تكدس بالعاصمة اللبنانية حوالي 2800 طن من النفايات يوميًا، والتي كانت تلقى سابقا في المطمر، منها حوالي 450 طن تكدس يوميا في وسط بيروت. ويبدو أن هذا الوضع الكارثي كان متوقعا حيث اعتبرت خارطة الطريق التي اعتمدتها الحكومة لإدارة نفايات البلاد قبل

[1] صادق مجلس التنمية واعادة البناء سنة 1994 على التفويت في هذه الخدمة العمومية لشركة سوكلين لجمع النفايات في بيروت وقد أوكلت لشركة سوكوميس (شركة تابعة لنفس المجموعة) تهيئة وادارة مصب نعمه جنوب العاصمة اضافة الى وحدات الفرز والتسميد وقد شملت الرخصة المقدمة للشركة تقريبا كامل منطقة جبل لبنان.

[2] Farah J et Verdeil E, 2021, Instruments et territoires de la gouvernance des déchets au liban, Géocarrefour, 95/1.

أشهر قليلة من وقوع الكارثة غير واقعية مع عدم وجود بديل سواء للموقع أو حتى لشركة المعالجة سوكلين والتي كانت تحتكر مجال ادارة النفايات ببيروت وجبل لبنان بتكلفة مشطة تعد من بين الأغلى في العالم (150 دولار/طن) مع ضعف مستويات إعادة التدوير والتسميد (Farah ; Stephan, 2015[1] et verdeil, 2022). وقد مثلت الشركة رمزا للفساد والمحسوبية وللتحالف بين النخبة السياسية ورؤوس الأموال على أساس طائفي. وعموما عكس ما حدث في لبنان سنة 2015 قدرة النفايات العالية على التعبئة والحشد حيث تمكنت من توحيد طيف واسع من النشطاء والمواطنين ضد الأثار البيئية والصحية السلبية لمطمر الناعمة والذي تأجل اغلاقه من عام 2003 الى 2015 دون أن يكون هناك أي خطة بديلة بل على العكس كان التعاقد مع شركة سوكلين يتجدد دون طرح مناقصات عامة مما عزز الشائعات ضد الفساد (Farah et Verdeil, 2021 ; Geha, 2019). وسرعان ما تحولت الحركة، التي اتخذت وسم "طلعت_ريحتكم" شعارا لها، الى ظاهرة وطنية استقطبت الآلاف من المناصرين الذين احتجوا ضد سوء ادارة ملف النفايات في البلاد وغياب خطة للإدارة المتكاملة لهذه الخدمة اضافة الى غياب المساءلة والافلات من العقاب ضد ما وصفوه بالجرائم البيئية ومخالفة القوانين. كما نددوا بالفساد المستشري في هذا القطاع وغيره من الخدمات العامة حيث تهيمن ثقافة المحاصة والمحسوبية والزبائنية لخدمة مصالح الزعماء الطائفيين على حساب احتياجات المواطنين (خليل، 2022). .

ولم تقتصر التعبئة على العاصمة بيروت فقد نجح الحراك في الهام الحركات المحلية في مواجهة أزمة النفايات في شمال لبنان والبقاع حيث ركز النشطاء من خارج العاصمة على قضايا المستوى البلدي وقادوا سلسلة من الحملات ضد مدافن النفايات والمحارق على غرار "ليس في ساحتي الخلفية" « NIMBY ».(Geha, 2019)

غلب على أزمة النفايات الحديث عن الصفقات وتوزيع الحصص بدل النقاش البيئي عن أفضل الحلول الصحية لمعالجة النفايات وقد أدت الحلول المؤقتة التي تم اتباعها لتجاوز الأزمة الى نتائج بيئية كارثية فقد عمدت الشركة الجديدة التي أوكلت لها الحكومة ادارة النفايات الى فتح مصبات قديمة على البحر ورغم طابعها المؤقت الا أنها ما فتئت تتوسع وتتمدد. في المقابل بقيت الشركة عاجزة على ايجاد حلول

[1] Stephan, Laure, 2015, Beyrouth, envahi par les ordures, in Le Monde [En ligne], https://www.lemonde.fr/planete/article/2015/07/24/beyrouth-envahie-par lesordures_4696737_3244.html

دائمة سواء على مستوى التقليل من حجم النفايات من خلال عملية الفرز من المصدر أو على مستوى المعالجة والتثمين اضافة الى ما أثارته مسألة محرقة النفايات ومواقع التخزين النهائي من جدل واسع ; (Farah et Verdeil, 2021, عرابي، 2016[1]) .

في تونس، كان الوضع مختلف عن لبنان حيث أن الثورة في 2011 وما نتج عنها من تحول ديمقراطي وحرية تعبير هي التي ساهمت في تدعيم حركات المجتمع المدني والناشطية حول عديد القضايا البيئية لعل أبرزها قضية النفايات، حيث غمرت القمامة المدن الكبرى في الأيام الأولى لثورة 2011 وتراكمت النفايات المنزلية في كل مكان كما انتشرت المصبات العشوائية مبينة عجز الدولة عن ضمان سير الخدمات العامة. وعلى غرار المثال اللبناني أظهر مشكل النفايات في تونس قدرة هامة على التعبئة من خلال العديد من الأمثلة التي تحولت الى قضايا رأي عام وحظيت بتغطية اعلامية كبيرة مثل أزمة النفايات بكل من جربة وصفاقس اضافة الى قضية النفايات الايطالية. ففي صائفة 2014 حظيت أزمة النفايات بجربة بتغطية اعلامية هامة نتيجة الطبيعة السياحية لهذه الجزيرة المعروفة "بجزيرة الأحلام" والتي تستقطب سنويا ألاف السياح. كان الوضع كارثيا حيث أغرقت الجزيرة تحت أكوام النفايات المتراكمة في كل مكان والروائح الكريهة المنبعثة منها والتي تفاقمت نتيجة موجة الحر. تعود الأزمة الى اغلاق مطمر قلالة سنة 2011 تحت ضغط السكان والمجتمع المدني. وقد تعمق المشكل نتيجة فشل السلطة المركزية والمحلية في ايجاد بديل لهذا المطمر أمام الرفض المجتمعي لاستقبال النفايات ورفض مجاورة أي نوع من التجهيزات التي لها علاقة بالقمامة (دفن، معالجة، تثمين...). أدى الوضع الى تضاعف المظاهرات التي امتدت الى العاصمة تونس اضافة الى الإعلان عن إضراب عام في حومة السوق بجزيرة جربة حيث ندد المتظاهرون بتقاعس السلطات وعدم كفاءتها. فلقد احتجوا من جهة على انتشار النفايات، ومن جهة أخرى على إعادة فتح مكب نفايات تم إغلاقه بالفعل في عام 2012 تحت الضغط مدني، بل وأدت هذ الاحتجاجات إلى الاشتباكات مع الشرطة.

و رغم أهمية مثال جربة إلا أن حملة "مانيش_مصب" (لست مطمرا للنفايات) بعقارب، أين يقع مطمر "القنة" وهو أكبر ثاني مطمر للنفايات بالبلاد التونسية بعد مطمر "برج شاكير بتونس العاصمة، تعتبر من أبرز أشكال التعبئة ضد قضية سوء ادارة النفايات في تونس حتى أن النشطاء يعتبرون الحملة "ثاني ثورة

[1] عرابي عبد الرحمان، 2016، نفايات لبنان... الحكومة تحاصر المواطنين، العربي الجديد، www.alaraby.co.uk/نفايات-لبنان-الحكومة-تحاصر-المواطنين

بيئية في العالم العربي" بعد حملة "طلعت–ريحتكم" في لبنان. ضمت الحملة فنانين اصيلي الجهة ونشطاء من المجتمع المدني حيث استعملوا أشكال مختلفة من التحركات منها تسخير الفن لإبراز مشكل المطمر وتلوث وسط عيش السكان في عقارب اضافة الى التحركات التصعيدية مثل الاعتصامات والمظاهرات والطرقات مقطوعة... ويعتبر الناشطون في المجتمع المدني أن مطمر القنة بمثابة الارهاب البيئي، حيث يستنكرون الروائح الكريهة المنبعثة وتلوث الغلاف الجوي مما يؤثر على صحة سكان المدينة ويعتبر احد نشطاء "مانيش_مصب" أنه من غير العادل أن مطمر يستقبل 800 طن في اليوم من النفايات يقع على مسافة 1 كم فقط من مركز مدينة تعد 25000 ساكن" . وقد استغلت الحملة الغلق الفجائي للمصب من طرف السلط المحلية والتصريح الاعلامي الذي رافق عملية الغلق باعتبار بأن المصب لم يعد قادر على استقبال كميات جديدة من النفايات، وأعلنت اغلاق المصب بشكل نهائي. أدى ذلك الى اندلاع أزمة نفايات كارثية بمدينة صفاقس منذ نهاية شهر سبتمبر 2021، حيث أصبحت المدينة محط أنظار الاعلام المحلي وحتى العالمي حيث تراكمت أطنان من النفايات في جميع الطرقات والأحياء بمدينة صفاقس. ورغم أن الأزمة ليست فجائية بل سبقتها أزمات أخرى (2014، 2020) إلا أن الأزمة الحالية هي بلا شك الأكثر ديمومة والأكثر عنفا حيث أدت الأزمة إلى خلق أجواء مشحونة على المستوى السياسي والاجتماعي خاصة مع محاولة فتح المصب من جديد بالاستعمال القوة. وتجدر الاشارة أن الأمور سارت بشكل سيئ حيث اندلعت مظاهرات واسعة ضد قرار الفتح واشتباكات بين المتظاهرين وعناصر من الشرطة كما طالبت النقابات بإضراب عام بمدينة عقارب، وانتشر الجيش في المدينة بعد نهب وحرق مركز للحرس الوطني وأخيرا لم يتم فتح الموقع. اليوم تتواصل الأزمة بمدينة صفاقس منذ أكثر من سنة دون التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. في المقابل تم انشاء ما يقارب 12 مصب عشوائي على اطراف المدينة كحل مؤقت لتكدس الفضلات داخل المدينة. واليوم تستغل المدينة مطمر الميناء القديم حيث تنذر كل المؤشرات بتحوله بدوره الى كارثة بيئية وصحية. (بوهلال، 2022[1] Bouhlel et Furniss, 2022 ;)

كما ارتبطت أزمة النفايات في تونس بقضية النفايات الايطالية حيث تم استيراد للنفايات المنزلية والطبية من إيطاليا بشكل غير قانوني. وقد تم اعتبار الملف واحد من أهم الفضائح البيئية في تاريخ تونس. وفي

[1] بوهلال مهى ، 2022 ، " اللجوء الى المدخل التشاركي لاحتواء الأزمات في تونس: أزمة النفايات بصفاقس "، مبادرة الاصلاح العربي

20 نوفمبر 2020 تم اقالة وزير الشؤون المحلية والبيئة في تاسع حكومة تونسية بعد الثورة برئاسة هشام المشيشي ليتم اعتقاله في نفس اليوم إلى جانب القبض على 23 مشتبه بهم منهم رئيس الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وقنصل تونس في مدينة نابولي بايطاليا. كانت الشحنة متجهة إلى مصانع سوربلاست–Soreplast، وهي شركة متخصصة في إعادة تدوير البلاستيك. ومع ذلك، فقد احتوت الشحنة على القليل جدًا من البلاستيك وكانت في معظمها عبارة عن نفايات منزلية ونفايات طبية ممنوع استيرادها بموجب القانون التونسي رقم 41 لسنة 1996 بشأن النفايات والرقابة على التخلص منها. يتكون العقد مع الإيطاليين من استيراد 282 حاوية نفايات بإجمالي 11.280 طن أي 40 طنًا لكل حاوية مع العلم أن 70 حاوية دخلت تونس بشكل غير قانوني والباقي تم حجزه في ميناء سوسة.

كشفت قضية النفايات الايطالية الفساد المستشري في مؤسسات الدولة كما زادت من تأزم الوضع بتونس والتي تعاني من مشاكل هائلة في إدارة نفاياتها منذ عدة سنوات حيث تطرح جمعيات البيئة الآن سؤالاً عما إذا كانت تونس قد أصبحت "سلة مهملات جنوب إيطاليا".

و مع صدور كل الأحكام القضائية التي تقضي بعودة النفايات إلى ايطاليا اندلع يوم 30 ديسمبر 2021 حريق بالمستودع الذي خزنت فيه حاويات النفايات حيث أثبتت التحقيقات أن نشوب الحريق كان بفعل فاعل إلا أنه وإلى اليوم لم يتم ادانة أي طرف أو الكشف عن الأسباب وراء الحريق. ليغلق الملف بعودة 213 حاوية نفايات باتجاه ايطاليا يوم 20 فيفري 2022.

ثالثا: تسييس أزمة النفايات

أدت أزمة النفايات في لبنان كما في تونس الى تفسيرات سياسية بالأساس حيث عكست فشل الدولة في تسيير الخدمات العامة وعدم قدرتها على الادارة الفعالة لقطاع النفايات.

في لبنان اعتبرت القمامة أزمة سياسية وشكلت حافزا لتعبئة المواطنين ضد النظام السياسي بعد فشل عديد محاولات الحشد منذ عام 2011 ولعبت دورا أساسيا في التمهيد للثورة فيما بعد. وقد شكلت حركة "طلعت ريحتكم" سنة 2015 والتضامن الجماهيري حولها تمهيدا لحراك 2019 حيث تمكنت القمامة من توحيد شبكات مختلفة من النشطاء تضامنت مع "طلعت_ريحتكم" وساهمت في ابراز مشكل القمامة كنتيجة لفشل

النظام السياسي الذي يقوم على تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة (Abbas, 2021[1] ; Geha, 2019). ساهمت هذه الحركة التي أطلقها مجموعة من المجتمع المدني في اتخاذ المعارضة شكلا غير مسبوق وسرعان ما تحولت الاحتجاجات ضد عجز الحكومة عن ايجاد حل عملي لأزمة القمامة الى حركة كاملة ضد الحكومة غير الفعالة والفاسدة وضد الهيمنة الطائفية التي ميزت نظام الحكم في لبنان منذ أعقاب الحرب الأهلية (Farah et Verdeil, 2021). ويعود هذا الشكل من الهيمنة الى توصل النخبة السياسية آنذاك الى صيغة توافقية تسمح بتعايشهم في لعبة تقاسم السلطة في اطار تنافسي حول حصص الهيمنة ومصالح المحسوبية. أدى ذلك الى تشكل نظام سياسي فاسد تتحكم من خلاله أقلية من السياسيين في بناء اجتماعي مجزأ في اطار نظام سياسي يقوم على ديمقراطية توافقية هشة. رسخ ذلك تدهور الخدمات العامة واستشراء أشكال الفساد وقد تحولت ادارة النفايات في لبنان من خدمة محلية الى شكل من أشكال التسوية السياسية في لعبة السياسة المحلية. اعتبرت حركة "طلعت–ريحتكم" محاولة لتسييس مشكل النفايات حيث ركزت على الروابط بين الفساد في قطاع النفايات وهيمنة الطبقة السياسية المقسمة الى أحزاب طائفية (كرباج، 2016[2]). ورغم اختلاف الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنشطاء الحراك إلا أنهم جميعا اعتبروا القمامة أزمة سياسية وسعوا الى القاء اللوم على الحكومة والسياسيين حيث اعتبروا أن القضية ليست بيئية بقدر ما هي اخفاق للطبقة السياسية بأكملها. وقد تجلت أثار هذا التسييس في فوز القائمة المستقلة "بيروت مدينتي" بـ 40 % من الأصوات في بلدية بيروت (Hassan, 2017[3]; Geha, 2019).

في تونس، منذ ثورة 2011 ارتبطت التحليلات المتعلقة بأزمات النفايات المتعاقبة بتدهور الوضع السياسي في البلاد وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة والسلط المحلية على ادارة الشأن العام. حيث تندرج أزمة النفايات وتدهور البيئة وجودة الحياة بالبلاد التونسية ضمن التجاذبات والصراعات السياسية السائدة في مرحلة ما بعد الثورة. فما حصل وما يحصل بالبلاد التونسية على مستوى خدمة جمع ومعالجة

[1] Abbas A, 2021, Lebanon's movements of 2015 and 2019 : a comparative analysis, Friedrich Naumann Stiftung, Lebanon and Syria.

[2] كرباج كارول، 2016، السياسة بالصدفة: الحراك يواجه شعوبه، معهد السياسيات في الجامعة الأمريكية في بيروت https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/events/2016-2017/20170213_wp_hirak_arabic.pdf

[3] Hassan N, 2017, Lebanon's 2015 Protest Movement : An analysis of class (and) power, University of London.

النفايات منذ ثورة 2011 إلى اليوم أكد أن السياق السياسي والاجتماعي يمكن أن يكون مصدر انقطاع واضطراب في هذه الخدمة نتيجة عدم الاستقرار (تمرد– اضرابات عامة – نزاعات محلية) ولا يمكن تجاوز هذه الأزمات إلا بحلول قوية وعملية. كما يعمق السياق التنظيمي لهذه الخدمة، والذي يكون مستوحى غالبا من قانون البلدان الصناعية، المشكل باعتباره غير قادر على التكيف مع السياق المحلي وغير قابل للتطبيق في جانب كبير منها نتيجة عدة عوامل أهمها نوعية النفايات المنتجة والتي تختلف بشكل كبير عن نفايات الدول المتقدمة مما يجعل من الحلول المسقطة والتقليد الأعمى للسياسات الغربية عملية غير مجدية وغير فعالة. هذا اضافة إلى ما تتطلبه هذه الحلول من تمويلات ضخمة لا تتلاءم مع أولويات المرحلة، ففي سياق المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتأزم تجد الدولة نفسها أمام أولويات أخرى ملحة أهمها توفير مواطن الشغل وخلق الثروة وتحسين مستوى العيش...

من خلال المقابلات التي تم انجازها حول أزمة النفايات بمدينة صفاقس مع نشطاء المجتمع المدني والمسئولين المحليين لاحظنا وجود شبه اجماع على وجود علاقة وثيقة بين أزمة النفايات والأزمة السياسية الحالية في البلاد بين رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية التي تم عزلها من المشهد السياسي، خاصة حزب النهضة وائتلاف الكرامة، اثر قرارات 25 جويلية 2021 والتي تقضي بتعليق أشغال البرلمان وتجميد النواب. وبحسب نائب سابق عن مدينة صفاقس وناشط حالي بالمجتمع المدني فان "أزمة المصب بعقارب كانت فرصة للسكان الذين يناصرون في معظمهم حزبي النهضة وائتلاف الكرامة لتشويه صورة قيس سعيد وابراز أنه بدوره غير قادر على ادارة الشأن العام" واعتبر ان " هناك أشخاص تستغل الوضع لتشويه السلطة السياسية" ويواصل ليعتبر أن شعار "مانيش_مصب" تحول إلى شعار تخريبي هدفه زعزعة الشأن العام وسد أي أفق لحل الأزمة أمام الحكومة الحالية. وبالتالي فان الصراع السياسي أدى إلى وضعية انسداد تام فكل الحلول المقترحة من الحكومة يتم رفضها بشكل جذري. شعار مانيش_مصب أصبح شعارا عاما وغير مقتصر على منطقة عقارب. فالناس يرفضون بشكل آني وبدون نقاش استقبال نفايات الآخرين مثلما رفض أهالي عقارب نفايات صفاقس. وفي هذا الاطار تم رفض مقترحين أساسين. المقترح الأول متعلق بإنشاء وحدة جهوية لتثمين النفايات بضيعة زروق والتي تبعد 20 كم عن مدينة المحرس جنوب صفاقس وقد جوبه هذا المقترح باحتجاجات كبيرة داخل مدينة المحرس على اعتبار أنها مدينة ساحلية سياحية، أما المقترح الثاني فيتعلق بإنشاء مصب مراقب مؤقت على أرض دولية بمنطقة ليماية وهي منطقة فلاحية تابعة لمعتمدية منزل شاكر والتي تبعد 62 كم عن مدينة صفاقس.

"الدولة لا تستطيع استعمال القوة حاليا لتفرض الحلول بالقوة. يجب أن تجد حلا توافقيا مع السكان والمجتمع المدني. السلطة تتراجع بسرعة. ففي وضعية المحرس مثلا حيث كان من المزمع انشاء وحدة لتركيز النفايات، مجرد اعتصام صغير بضيعة زروق أدى إلى التخلي تماما عن المشروع خاصة بعد أحداث عقارب والتي انتهت بانسحاب القوات الأمنية من المدينة وانتشار الجيش" (مسؤول بالوكالة الوطنية لحماية المحيط)

اليوم لا نستطيع التحدث أو مناقشة مشكل النفايات في حد ذاته أو مناقشة التقنيات البديلة المقترحة لتصريف النفايات وحماية السكان. السكان يرفضون بدون نقاش والسلطة السياسية تعتبر أن أي شكل من أشكال النقد هو من التخريب السياسي. وتجدر الاشارة الى أن ملفات الفساد المتعلقة بالنفايات في تونس كانت قادرة على اسقاط حكومات مثل ما حصل في تونس مع حكومة الياس الفخفاخ الذي اضطر للاستقالة من منصبه بعد ستة أشهر فقط من توليه رئاسة الحكومة نتيجة شبهة تضارب مصالح بعد ان تحصلت شركته المتخصصة في تجميع ومعالجة النفايات على صفقة عمومية بمبلغ مالي ضخم.

أما في لبنان فرغم تمكن الحراك المدني ضد ازمة النفايات من تكوين جبهة اجتماعية قوية ضد تحالف معظم الأحزاب الحاكمة الرئيسية والتي تجلت أهميتها في الانتخابات البلدية سنة 2016 بفوز المستقلين على النخبة الحاكمة، إلا انها لم تتمكن من تحقيق أي مطلب من مطالبها الرئيسية حيث لم تدخر القوى السياسية أي جهد لإفشال الحراك خاصة مع الاتساع الجماهيري الذي حققه وتصعيد الخطاب ضد النخبة الحاكمة كمحاولات الاستقطاب واستعمال القمع بأشكاله المختلفة والعمل على تشويه الحراك واتهامه بخدمة مصالح أجنبية اضافة الى محاولة اضفاء الطابع الطائفي على الحراك (Hassan, 2017) . وقد تحولت الخطة الحكومية التي تم اقتراحها للخروج من الأزمة الى مشروع استثماري شاطئي لفائدة زعماء الحرب بدلا من اقرار الحلول العملية والمستدامة لمعالجة النفايات.

الخاتمة:

أصبحت النفايات اليوم قضية رئيسية في مجتمعاتنا المعاصرة واتخذت بعدا سياسيا بامتياز. وقد أثبتت العديد من التجارب التي عاشتها بلدان مختلفة نخص بالذكر منها لبنان وتونس قدرة النفايات على التعبئة والحشد ضد فشل الدولة وعدم قدرتها على تأمين الخدمات العمومية. ورغم التحولات التي عرفها قطاع النفايات وخاصة منها تدخل فاعلين جدد (شركات، مكاتب دراسات، جمعيات...) ومحاولة الدول التقليص

من دورها في قيادة السياسات العامة لفائدة السلط المحلية والخواص الا أنه في الغالب يتم التغاضي على تنوع الفاعلين ويتم التركيز أساسا على الحكومة المركزية باعتبارها الفاعل الرئيسي من خلال الخيارات التي تتبعها في اصلاح القطاع كالشراكة بين العمومي والخاص أو اعتماد تصورات جديدة للتثمين. أما السلطة المحلية فهي تعتبر عموما غير فعالة فهي تفتقر للإمكانيات والتمويلات اللازمة لإدارة الشأن المحلي اضافة الى ضعف الموارد البشرية والأساليب البدائية المعتمدة في التخطيط والتشغيل. كما يساهم التحاصص الطائفي والمحسوبية الى تحول خدمة النفايات من خدمة محلية الى شكل من أشكال التسوية السياسية لخدمة المصالح الخاصة للنخبة السياسية على حساب المواطنين.